

## فوق الطاولة

## تكامل أدوار

علي هاشم

# تعويض الخسارة في الكفاءات براء المهرة عبر مشروع المنظمة المعرفية لا عرقلة لعمل الوزارة ولكن هناك من هو غير متفاعل حتى الآن

الإدارية الخاصة بكل من تلك الجهات العامة وياشاف  
ومنابعة من الوزيرين المعينين (وزير التنمية الإدارية-  
وزير في الجهة العامة).  
أما بالنسبة لمشروع التنمية الإدارية، فتقوم الوزارة  
برفع تقارير دورية إلى رئاسة مجلس الوزراء وبرامجه  
الشعب، ببراجها وخطط عملها، وبرامجه تنفيذها.

هناك من يرى في مشروع التنمية الإدارية حالياً  
ترفاً في غير وقته لأن الأولوية للرقابة والمحاسبة  
أولاً، فمارأى؟  
في المقدمة ومنذ انطلاق عمل الوزارة ومشاريعها  
واجهها عدة أنواع في الجهات العامة في تفاعلها مع  
مشروع التنمية الإدارية.

- جهات متفاعلة مع مشروع التنمية الإدارية: أولت  
المشروع اهتماماً بالرقابة، وأنطقت بالعمل فيه.

- جهات على الحياد: أحدثت مديريات التنمية الإدارية،  
ولكنها لم تط� المشروع الرعائية والدبلومات.

- جهات غير متفاعلة مع مشروع التنمية الإدارية:  
تأخرت بحدوث مديريات التنمية الإدارية أو لم تحدثها  
بعد ولم تدعم المشروع.  
لكن بعد انطلاق مشروع التنمية الإدارية في عدد من  
الجهات العامة والتالي التي بدات تطبيقه، غيرت كثير من  
الجهات العامة موقفها من المشروع فأنتلت نسبة كبيرة  
من دراستها والأذن بها.

ألا ترى بوجود تضارب في المصالح بين مشروع  
التنمية الإدارية والإصلاح الإداري وخاصة بين  
وزارتك والجهات الرقابية؟

ليس هناك تضارب بين مشروع التنمية الإدارية وبين  
الجهات الرقابية، بل على العكس هناك تماكل في الأدوار  
فسروع التنمية الإدارية وزيرة التنمية الإدارية ليس  
لها دور رقابي وإنما دورها المساعدة في عملية التخل  
والمشاكل الإدارية التي تعاني منها الجهات العامة من  
الخدال تنظيم وتطوير أداء الادارة والوظيفة العامة  
وتحسين خدماتها للمواطنين ومكافحة الفساد الإداري.  
ماذا عن إصلاح القضاء إدارياً؟

تتفتح السلطة القضائية لبيان القائم ويأتي دور  
وزارة التنمية الإدارية، كمساعد لعمل القضاء إداري  
في الدخ من مظاهر الفساد الإداري من خلال تحديد  
القوانين والتشريعات المتألفة والتطوير المؤسسي،  
وتبسيط الإجراءات الإدارية.



بنحسن إيجاباً على الواقع الإداري في تلك الجهات.

تستفيد من الخبرات الموجودة فيها، وتعمل على تقليلها إلى  
بنسبة العاملين وكذلك مشاريع التجارة القائمة والمدرب  
إلى أن جهات العامة تمتلك الكثير من الموارد البشرية  
الواحدة، وتعمل وزارة التنمية الإدارية على استقطابهم  
وتأهيلهم ليكونوا أكثر فعالية في تأدية مهامهم.

هل تم تعديل متطلبات بعض المناصب الوظيفية  
العليا من شهادات مراعاة البعض العليات  
الفرضية على الوزارة؟

ما العمل على الحد من الفساد الإداري وبناء القرارات

اللائقة وهو المعاشر الوظيفية العامة وستنطلق المشروع  
عند توقيف متابعته.

أما فيما يتعلق بمتطلبات المناصب الوظيفية العليا من  
شهادات فهذا ليس من عمل وزارة التنمية الإدارية وإنما  
يتم وضع المعاشر الوظيفية العامة وتغيير القرارات  
قبل كل جهة عامة بما يتاسب مع طبيعة عمل الوظيفة  
وهماها، وما قدمته وزارة التنمية الإدارية في سوريه

تقليل الوظائف الإدارية العالية، وتتعلق تلك المعاشر  
بالمهارات الادارية والقادرة وسواعات الخدمة وما إلى  
ذلك من معاشر أخرى، وقد عملت وزارة التنمية الإدارية  
على تغيير بعض العاملين على رأس مجلس الوزراء

دراستها والأذن بها.

هل هناك من يعلم لعرقلة مشروع التنمية الإدارية  
خواجاً من تغيير أي أبواب الاسترداد غير الشروع  
من التردد الإداري القائم؟

فتورة قصيرة حيث يقع على عائقها هام تحفظ قرارة  
زمنية ليست بالقصيرة إنما تختلف ذلك المعاشر  
والغيري على الحد من الفساد الإداري، ومن هو غير متفاعل حتى الآن، وهو

فكرة.

ولا يوجد خط إسعافية إدارية للحد من مظاهر  
الترهل الإداري القائم:

الخطوة الوطنية لتنمية التنمية الإدارية ومشاريع  
وطيفها التي وقعتها إلى حد ما تهدى لظهور تنازع

عن طريق التنظيم الإداري، وتحديث القوانين والأنظمة،  
ويتحقق في غيادة بناء الهيكلات الإدارية للجهاز

الحكومي، وصولاً إلى طرح مشروع المنظمة المعرفية.

وياتلها فإن مشروع التنمية الإدارية لا ينحصر ضمن

مشروع واحد قائماً بذاته، إنما هو عبارة عن جملة

مشاريع مترابطة متكاملة ملخصة مختل وزارات

الدولة.

هل هناك خطة في الوزارة لتعويض الفقير

الحاصل في الكفاءات جراء الهرجة غير اسبوع؟

إن تعويض الفقير الحاصل في الكفاءات جراء الهرجة

يتطلب عن طريق طرح مشروع المنظمة المعرفية والتي

تهدف إلى جعل كل جهة عامة منظومة معرفية متكاملة

وكذلك الخدمات كافة، مؤكداً أن هذا الدعم

كان شموانياً يشهد الأسر السورية كافة

بشراها كلها لافتة بحسب تداعيات الدرك

الاقتصادية والحرصار الاقتصادي الجائز

والظلم وضيق موارد الدولة كان لازماً

علينا كحكومة تنظر إلى إنشاء شارات

وتصحيحها وإ يصلها مستخفينا والحد

من ظرف النساء والهدر التي كانت شوب

أداء القطاع الخدمي وتوسيع وسائل

العيشية والخدمية بالحد الأدنى لتغذير

السياسات العيشية للمواطنين والمحافظة

على السروات الوطنية للدولة، فإذاً

العامل التي أثرت في قضية الأسراء وعدد

النفقات التي تناولت في دوره

النفقات